## الدورة الانتخابية السادسة
## السنة التشريعية الأولى
## الفصل التشريعي الثاني

**الجلسة رقم (٢٣)**
**الأحد (٤/تشرين الأول/٢٠٢٦) م**
**م/ محضر الجلسة**

**عدد الحضور: (٢٤٦).**

**بدأت الجلسة الساعة (٣:٢٠) ظهراً.**

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة والعشرون، الدورة النيابية السادسة، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني.** خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

**- السيد همام عدنان(موظف):-**

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

**- النائب مازن غريب عبد الرحمن كريم (نقطة نظام):-**

يوم ٢٧ وقع حادث في ناحية (التون كوبري) حدثت عملية نوعية من قبل جهاز مكافحة الإرهاب نحن نثمن جهودهم ونشكرهم على جهودهم ونحن ضد الإرهابيين، لكن وقع حادث أي مواطن في الدنيا لا يتقبله دم المواطنين من فاو إلى زاخو أهلنا، لكن يذهبون في هكذا حالة لا نقبل وجنابكم يجب أن يكون لديكم علم، وقع حادث مع الإرهابيين ولكن داخل العملية استشهد (٢) مواطنين من ناحية (التون كوبري)، أريد من جنابكم الكريم تشكيل لجنة تحقيقية من مجلس النواب بالإضافة إلى لجنة تحقيقية من قبل دولة رئيس الوزراء لكركوك، لكن نحن لدينا معاناة مع هذه اللجان وعملت طلب لجنابكم الكريم أريد لجنة تحقيقية نيابية، اعتبروا هؤلاء المواطنين إرهابيين وحتى شهادة وفاتهم كانت باسم الإرهابيين.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع ما هي حثيات الموضوع؟

**- النائب خالد متعب ياسين العبيدي:-**

الموضوع بناء على معلومات استخبارية وردت الإعجاز مكافحة الإرهاب لان هناك تسلل في منطقه التون كبري المعلومة جهاز الأمن الوطني حصل عليها وأوصلها إلى جهاز مكافحة الإرهاب في الحقيقة معالجة الموضوع لم تكن بالطريقة الصحيحة أي من المفترض هي معلومة أمنية استخباريه تعالج بطريقه أمنية استخبارية وليس بطريقة باستعراض قوة وانا رأيت الأفلام والقوة التي استخدمت فيها وكأنما في معركة عسكرية، علماً والإرهابي تم إستدراجه إلى محل بيع مواد غذائية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

ألم يتم استضافة المعنيين في هذا الموضوع؟

**- النائب خالد متعب ياسين العبيدي:-**

كلا لم يحدث أي إجراء.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

لجنة الأمن والدفاع ولجنة الإقليم والمحافظات لأنه تم في محافظة كركوك ولها خصوصية في هذا الموضوع، سأقوم بإحالة الكتاب بناءً على طلب السيد النائب يتم استضافة المعنيين في هذا الملف ورفع التوصيات إلى مجلس النواب من اجل اخذ القرار اللازم في هذا الموضوع.

**- النائب جاسم محمد حسن الجبوري:-**

يوجد قانون في الهيأة يقول سوف اكتب إلى المسائلة، وكنا متواجدين فيها يقولون عدلوا القانون، شهداء منذ ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠ اليوم العدد تجاور (٣) الف في الأنبار و (٤) الف في صلاح الدين قيادة شرطة صلاح الدين لديها (٥٢٠٠) شهيد هذه لوحة الشرف في المحافظات الجنوبية في كل العراق، نريد قرار في مجلس النواب إيقاف مفاتحة هيئة المسائلة والعدالة لحين تعديل القانون، القانون الذي في سنه ٢٠٢١ تم تعديله حتى للحج والعمرة لا يستطيعون الذهاب الذي يتم شموله في المسائلة والعدالة حتى عائلته، هذا استشهد في أي مكان في لديه موقع في الدولة وله صفة حزبية سابقة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

لماذا لا تعالجون المشكلة من الأساس؟ هيئة المسائلة والعدالة هي هيئة انتقالية من المفترض هذا الموضوع منتهي منذ ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٠ لأن لها سنتين تنتهي مهامها وتقدم تقريرها إلى الجهات المعنية ويحال الملف إلى الجهات القضائية، هذا الموضوع يجب أن يتم حله من الأساس.

**- النائب جاسم محمد حسن الجبوري:-**

طلبي أريد قرار من السيد رئيس مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب إيقاف المفاتحات من قبل مؤسسة الشهداء على الهيئات.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

إذا قانون كيف يتم إيقافه؟ نحن نشرع قانون وجهات توقفوه؟ نحن نشرع قانون ونصوت عليه وينشر ويصبح ساري المفعول وهم يوقفوه لا يجوز، شكلوا لجنة من المعنيين في هذا الموضوع من اجل فهم التفاصيل وتزويد مجلس النواب بها.

**- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-**

قانون شرعه مجلس النواب وقدمه إلى مؤسسة الشهداء، المشمولين الذين يتكلمون عليهم اذا كان عضو أو عضو فرقة صعوداً بالحزم هو مشمول، الذين استشهدوا وقدموا أرواحهم ودمائهم بالتأكيد هؤلاء لهم خصوصية ولائهم وانتمائهم إلى الوطن واضح، حصل كلام مع السيد رئيس مؤسسة الشهداء قال أنا أرسلت تعديل القانون إلى مجلس النواب من المفترض الآن التعديل في مجلس النواب، أنا أقول اذا التعديل وصل إلى مجلس النواب فلتبدأ اللجان بقراءته وتشريعه.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

كلامه غير صحيح، التعديل الذي جلبه في ٢٠٢٤ أمضينا به وكانت من ضمنه هذه الفقرة، أنا أتذكر كنت في الدورة السابقة موجود، اللجنة المعنية عودوا ودققوا في هذه التفاصيل وارفعوها إلى مجلس النواب.

**- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-**

أنا قبل فترة طلبت داخل مجلس النواب بحقوق ضباط اثنين كانوا معي وواحد منهم كان معي في نفس الغرفة، استشهد وهو من اشرس المدافعين عن العراق رحمه الله عليه الملازم أول (محمد حاتم) واخوه الملازم أول (هاشم) الإخوة الاثنين استشهدوا، وبداعي انتمائهم إلى حزب البعث المقبور، المشكلة الموجودة كل من انتمى إلى حزب البعث وفق قانون مؤسسة الشهداء يقطع راتبه وتقطع الامتيازات، ذهبت إلى السيد رئيس المؤسسة وجلست معه وحدث اجتماع في هيأة الرأي وعمم كتاب قبل أيام ونسخة نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، الكتاب أعاد الرواتب إلى البعض ولكن امتيازات لم تعود، العذر الموجود لدى مؤسسة الشهداء هم يعتبرونه عذر شرعي وبصراحة اذا وفق القانون هو عذر شرعي لان في القانون ذكروا كل من انتمى إلى حزب البعث، أنت تعلم قبل الذي يدخل إلى الكلية يصبح مؤيد فهذا غير منطقي انه هؤلاء الشهداء الأبطال تقطع رواتبهم وتتوقف امتيازاتهم، فنحتاج من المجلس النواب الآن أن يطرح موضوع تعديل هذه الفقرة، الشهيد قدم حياته إلى العراق فماذا يقدم بعد؟

**- النائب احمد مظهر إبراهيم الجبوري:-**

أنا افترض فيما يتعلق بموضوع الشهداء والمسائلة والعدالة، موضوع هيأة المسائلة والعدالة مثل ما نص عليها الدستور هي هيأة انتقالية، بموجب المادة (٢٥) من قانون الهيأة نفسها تنص على إن لمجلس النواب حل الهيأة بعد انتهاء مهمتها بأغلبية أعضاءها المطلقة وفقا للدستور وينتهي تنسيب القضاة والمدعين ويعادون للعمل في مجلس القضاء، يوجد كتاب خرج من مجلس النواب في ٢٠٢٣ عندما كان السيد (محمد الحلبوسي) رئيس للمجلس توجه إلى هيأة المسائلة والعدالة يسألها عن انتهاء عملها وانتهاء الملفات الموجودة في الهيئة أجابوا في وقتها باعتبار أنا كنت عضو في هذه اللجنة إن هناك اكثر من (٨٥%) من عمل هيئة المسائلة والعدالة قد انتهى أي قد انهو جميع البيانات في ٢٠٢٣ ونحن الآن على مسالف ٢٠٢٧؟ هل يجوز لغاية الآن (٢٠%) لم تنتهي؟ أم إن هناك رأي أخر للهيأة؟ الجانب الأخر الذي اطلبه من رئاسة المجلس تشكيل لجنة من مجلس النواب من (٧) أو (٩) أعضاء لدراسة حالة الهيئات الانتقالية بما فيها هيئه المسائلة والعدالة وتقديم تقريرها إلى المجلس ورئاسة المجلس.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

سيتم إجراء اللازم بذلك.

**- النائب احمد مظهر ابراهيم الجبوري:-**

اعرض الموضوع للتصويت الآن على حل الهيئة نصوت على حل الهيئة ونحيل الملفات إلى القضاء، المسائلة تعمل بطريقه غير صحيحة جميعكم تعلمون بها الملف تحول إلى ملف سياسي.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

توجد رئاسة وهي سوف تتخذ الإجراء اللازم في هذا الموضوع.

النصاب (٢٤٦).

*** <u>الفقرة اولاً</u>: التصويت على مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.**

**- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-**

يقرأ المادة (١) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

اطلب من المجلس التصويت على المادة (١).

**(تم التصويت بالموافقة).**

**- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-**

يقرأ المادة (٢) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

اطلب من المجلس التصويت على المادة (٢).

**(تم التصويت بالموافقة).**

- النائب احمد حامد خلف الجابري:-

يقرأ المادة (٣) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس التصويت على المادة (٣).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب اخلاص صباح خضر الدليمي:-

تقرأ المادة (٤) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس التصويت على المادة (٤) مع الأخذ بنظر الاعتبار تسلسل الأرقام في المواد.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب اخلاص صباح خضر الدليمي:-

تقرأ المادة (٥) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس التصويت على المادة (٥).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب غفران اقبال يوسف الاعرابي:-

تقرأ المادة (٦) من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس التصويت على المادة (٦).

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب باسم خضير كاظم الغرابي:-

يقرأ الأسباب الموجبة من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

اطلب من المجلس التصويت على الأسباب الموجبة للقانون.

(تم التصويت بالموافقة).

- النائب حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

جدول مرفق رقم (١) الذي هو جزء من القانون وملحقه أتمنى من السادة في اللجنة أن يصححوه يوجد فيه خطأ لغوي، يقول رئيس ممرضين رئيس أطباء رئيس باحثين يأتي بعدها ويقول رئيس بكتريولوجي اختصاص من المفترض رئيس بكتريولوجيين اختصاص رئيس بيولوجي اختصاص من المفترض رئيس بايولوجيين اختصاص وليس يتم تشريع القانون وبعدها يكون به أخطاء، فتوجد خطاء لغوية رئيس بعدها يأتي مجموع رئيس فئة رئيس قابلات رئيس أطباء رئيس صيادلة لا يجوز رئيس فرد رئيس بيولوجي، فيجب أن يصححوه وجميع موجودة في جميع الجداول أتمنى أن يعيدوها يصححوها لغوياً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

الأخذ بنظر الاعتبار التصحيحات اللغوية.

السيدات السادة أعضاء مجلس النواب، بناءً على الطلب المقدم من السيد رئيس اللجنة المالية والسيد رئيس اللجنة القانونية واستناداً إلى النظام الداخلي للمادة (١٣٦) اطلب من المجلس إعادة التصويت على المادة (٤).

- النائب عدي عواد كاظم الحسين:-

يقرأ المادة (٤) مع مقترح اللجنة من مقترح قانون التعديل الثاني والعشرون لقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

اطلب من المجلس التصويت على مقترح اللجنة.

**(تم التصويت بالموافقة).**

اطلب من المجلس التصويت على القانون بالمجمل.

**(تم التصويت بالموافقة).**

*** الفقرة ثانياً: استكمال القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.**

**- النائب ريبوار هادي عبدالرحمان برايم:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب سلوى احمد ميدان المفرجي:-**

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب عباس جبر عبادة العلياوي:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب محمد قتيبة صالح البياتي:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب جنار حجي رسول محمد:-**

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب فاروق محمد سعيد فاروق:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب مرتضى عبود خزعل الابراهيمي:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب ثائر جاسم راضي حسين:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب رشا عبد حسين جبار الساعدي:-**

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب عباس جبر عبادة العلياوي:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- النائب ريبوار هادي عبدالرحمان برايم:-**

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون الملكية الفكرية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السيدات السادة أعضاء مجلس النواب، بمناسبة بدأ العام الدراسي نهنئ تلاميذنا الاعزاء وكوادرنا التدريسية والجامعات ونطلب منهم أن يكون عام دراسي يختلف عن الأعوام السابقة ويكون الانضباط في الوضع التدريسي والأخذ بنظر الاعتبار الوضع العام وما يتعلق في التفاصيل بتوفير بيئة آمنة وبيئة دراسية لتلاميذنا الاعزاء وان يكون الالتزام بالدوام بشكل رسمي وواضح وعدم التقطع في هذا الموضوع.

*** الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية دولية بين جمهورية العراق ومملكة إسبانيا للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة.**

**- النائب عامر حسين جاسم الفائز:-**

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية دولية بين جمهورية العراق ومملكة إسبانيا للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة.

**- النائب حسين علي كريم عنكوشي:-**

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية دولية بين جمهورية العراق ومملكة إسبانيا للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة.

**- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-**

يقرأ الأسباب الموجبة من القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية دولية بين جمهورية العراق ومملكة إسبانيا للتعاون في مجال الأمن ومكافحة الجريمة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

*** الفقرة رابعاً: القراء الثانية (تقرير ومناقشة) مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.**

**- النائب عامر حسين جاسم الفائز:-**

يقرأ تقرير مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.

**- النائب ضحى لعيبي كاظم البهادلي:-**

تكمل قراءة تقرير مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.

**- النائب احمد محمد حسين المبرقع:-**

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.

**- النائب حسين علي كريم عنكوشي:-**

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.

**- النائب عامر حسين جاسم الفائز:-**

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣.

**- النائب علي سلمان كدر المشري:-**

إن تفعيل مراجعة الاتفاقيات الدولية هي خطوة مباركة بشرط أن ترافقها دراسة جدوى اقتصاديه وقانونيه دقيقه تنظم شكل العلاقات التجارية الخارجية للعراق في المرحلة المقبلة، وهنا لدي ملاحظه قانونيه بشان مشروع قانون إلغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية نحن أمام اتفاقية دولية ، بالتالي ينبغي التمييز بين إلغاء قانون التصديق داخليا وبين إنهاء التزام العراق بالاتفاقية على المستوى الدولي وفقاً للمادة (١٩) من الاتفاقية يجوز لأي احد الأطراف المتعاقدين الانسحاب منها بعد مرور خمسة سنوات من إقرار فتره الانتقال على أن يصبح الانسحاب نافذاً بعد مرور سنه من تاريخ تقديم إخطار الانسحاب إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، لذلك اطرح سؤالٌ واضحٌ هل اتخذت الحكومة الإجراءات الدولية المنصوص عليها في الاتفاقية للانسحاب منها واذا كان قد تم ذلك فما تاريخ تقديم إخطار الانسحاب وما الأثر القانوني المترتب عليه وما هي المصلحة الوطنية الاقتصادية والقانونية من الإلغاء، لان إلغاء قانون التصدير من الناحية التشريعية الداخلية لا ينبغي أن يفهم تلقائيا باعتباره إنهاء للإلتزام الدولي ما لم تستكمل الإجراءات التي تحكم الانسحاب وفقا لأحكام الاتفاقية والقواعد القانونية ذات الصلة، وعليه نحتاج إلى بيان واضح من اللجنة المختصة والحكومة بشان المركز القانوني للعراق تجاه الاتفاقية بعد الغام قانون التصديق فهل المقصود بهذا المشروع إلغاء قانون التصديق أم إنهاء ارتباط وهل الحكومة أكملت إجراءات الإلغاء ضمانً لسلامه التشريع وعدم بقاء أي التزام دوري قائما دون معالجه قانونيه واضحة.

**- النائب صفيه جبار قاسم الجيزاني:-**

لدينا ملاحظه حول إلغاء مشروع الاتفاقية، المشروع لن يحدد الجهة التي تتولى إعلان الانسحاب في المادة (١٩) من الاتفاقية تشترط توجيه إعلان الرغبة بالانسحاب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولا يكفي مجرد نشر قانون الإلغاء في الوقائع العراقية حتى تبدا مدة السنة الدولية، وقانون عقد المعاهدات رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥ يجعل وزارة الخارجية الجهة المركزية في الإجراءات المتعلقة في وثائق والمعاهدات والإيداع والتعامل الخارجي بشأنها، كذلك يكلفها بإجراءات الإيداع وتحديد تواريخ نفاذ المعاهدات ونشرها لذلك ينبغي أن ينص القانون بصراحه بان يكون هكذا النص، تتولى وزاره الخارجية إبلاغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعلان انسحاب جمهوريه العراق واتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة لذلك.

**- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-**

أنا اطلعتُ على الأسباب الموجبة للانسحاب من هذه الاتفاقية، بسبب الأمناء العامين والمساعدين في تعيينهم وتفاصيله وهذا الموضوع وكأنه هذا هو الأهم في الموضوع، أنا أريد أن أقول ماذا قدمت الجامعة العربية خلال هذه السنين للعراق وأين الوحدة الاقتصادية في هذا الموضوع نحن ومنذُ (٦٠) عام في هذه الاتفاقية، وهذه الاتفاقية لم تستطيع تؤمن السوق العربية المشتركة حتى نستطيع أن نعمل بها إضافة إلى ذلك إنه ربما البعض أن يشكل أو يعتبر إن الانسحاب من هذه الاتفاقية هو تراجع خطوة إلى الوراء في قضية العلاقة مع العرب والجامعة العربية وهذا غير صحيح، السادة في الجامعة العربية يفرق جرح عن جرح، ويفرق صبر عن صبر، نحن في العراق عانينا ما عانينا من قضية الوضع الاقتصادي والأخوة العرب لم يكونوا معنا في الموضوع، أنا مع إلغاء هذه الاتفاقية ومع إشعار الجامعة العربية بضرورة إلغاء هذه الاتفاقية والسنة الدولية التي تتبعها.

**- النائب بسام جاسب محي الزهيري:-**

أود أن اطرح أمام مجلسكم الموقر موضوع يتعلق بشريحة واسعه من المواطنين ولا سيما في محافظه ميسان.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السيد النائب هذا تقرير ومناقشة لموضوع محدد وفق النظام الداخلي لا يجوز طرح أي موضوع يتعلق خارج إطار هذا الموضوع إذا أردت مداخلة عليك البقاء وسوف نعطيك مداخلة نهاية الجلسة.

**- النائب سوزان عكلاوي صالح السعد:-**

لدي ملاحظه واحده وهي ينبغي دراسة الآثار القانونية للانسحاب على القوانين والاتفاقيات عراقية أخرى مرتبطة بهذه الاتفاقية، هناك اتفاقيات مرتبطة بهذه الاتفاقية أتمنى من لجنة العلاقات الخارجية أن تدرسها بشكل كامل، وهناك على سبيل المثال قانون (٢٦) لسنه ١٩٧٣ الخاص باتفاقيه الاتحاد المدفوعات العربي، الذي نصت الاتفاقية المصدقة بموجبه على إن العضو يفقد عضويته في الاتحاد تلقائيا اذا انسحب من اتفاقية الوحدة الاقتصادية وفق المادة (١٩) الموجودة في نص هذه الاتفاقية أرجو مراجعتها مع القانون الذي ذكرته، كما وضعت أحكام لتصفية حقوق العضو والتزاماته المالية عند الانسحاب نرجو التركيز على التبعات المالية وارتباطها في بقيه الاتفاقيات التي لا زلنا نحن أعضاء بها هناك أيضا قانون رقم (١٧٢) لعام ١٩٦٥ الخاص باتفاقيه مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأجهزته، لذلك من الضروري قبل التصويت أن تقدم الحكومة أو اللجنة كشفاً بالتشريعات والاتفاقيات والحقوق والالتزامات المرتبطة بعضوية العراق، لان إلغاء قانون رقم (١٦٩) الذي جنابكم الآن تطالبون في إلغائه أو الانسحاب منه، القانون وحده لا يجيب عن مصير المنظومة القانونية المترتبة عليه.

**- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-**

نشكر السادة في لجنة العلاقات الخارجية على هذا المشروع بصراحه من الغريب جدا اتفاقيه وقعت عام ١٩٥٧ وتم المصادقة عليها عام ١٩٦٣ وحسب ما ذكر لا شيء ولا جدوى من هذه الاتفاقية وما بقي من دول في هذه الاتفاقية هي دول معدودة وذات اختصاص بسيط جدا لا أريد أذكر أسماء، وبالتالي انسحبت دول كثيره قبلنا نحن متأخرين ذكروا السادة في اللجنة (٢٠٠) ألف دولار تقريبا سنويا ندفع أنا لا اعرف حقيقة الأمر يجب أن لا يقف فقط على الإلغاء علينا أن نرى هل الدفع مستمر والى أي عام على اعتبار منذ عام (١٩٦٣) ولا جدوى متحققة وبشهاده الحكومة، من الغريب إلى الآن هذه الاتفاقية لم تلغى والغريب هل إن هناك لازال استمرار في دفع هذه المبالغ يجيب متابعه هذا الأمر سوف نمضي مع الإلغاء، وأتمنى وفق النظام الداخلي نستطيع اليوم الأحد ١٠/٤ بالإمكان في جلسة يوم الأربعاء أن نصوت على هذا القانون ونحن حاضرين اذا وافقت الرئاسة علينا المضي ووقف النزيف ومن ثم نعود ونرى التبعات المالية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السادة أعضاء ورئيس لجنة العلاقات الخارجية هذا الموضوع يرجى الإهتمام به ويكون بشكل سريع، ورؤساء اللجان النيابية التواصل مع البرلمانية أي مشروع قانون قُرأ قراءة ثانية يتم عرضه على التصويت حتى نمضي في التصويت لبعض القوانين، اليوم نحن أول قانون تم التصويت عليه واكتمل واليوم نحن مضى تسعة أشهر عمل مجلس النواب يجب أن يكون بشكل منظم وتكون القوانين تأخذ مسارها التشريعي بشكل سريع وواضح، كل القوانين تُحال إلى اللجنة القانونية قبل أن يتم عرضها على اللجان المعنية في هذا الموضوع.

**- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل عرب:-**

هذه ليست الاتفاقية الوحيدة التي ليس فيها منفعة للعراق فعلى الحكومة أن تراجع جميع الاتفاقيات وكذلك على الساده في لجنه العلاقات الخارجية عندما تقدم اتفاقيات ثنائية للتصويت واحيانا هي لا توجد فيها فائدة للعراق، من المفروض أن ندرسها سلفا كي لا نعود بعد عدة سنوات إنها غير مجدية، أنا لدي تحفظ واحد نعم الإتفاقية غير مفيدة للعراق وتستحق الإلغاء ولكن إن الحكومة تشير إن سبب الإلغاء هو لأنها تقتصر على الدراسات والأبحاث، حقيقه هذا لا يليق بالعراق ا، ونحن نستهين في الدراسات والأبحاث نحن نبرر تبريرات أخرى، نعم لإلغاء الاتفاقية لكن كلمه الدراسات والأبحاث هذا معناه نحن بلد غير علمي والعالم يضع ميزانية بعشرات ملايين من الدولارات للدراسات والأبحاث.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السادة في لجنة العلاقات الخارجية كلام السيد النائب واضح أرجو أن تكون الأسباب مقنعة ومنطقية في موضوع الانسحاب.

**- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-**

ذكرت في مداخلة سابقة حضرتك إن مجلس النواب يجب أن يكون المصفاة الحقيقية التي تمر عبره كل القوانين والتشريعات وبالذات الاتفاقيات، الاتفاقية لا تأتي وتمر كيف ما اتفق إلا بعد تدقيق والمعيار هنا هو مصلحه العراق، هل تتحقق مصلحه العراق بالانضمام إلى اتفاقية معينة أم تتحقق بعدم الانضمام هذه جدا مهمه في غايه الأهمية؟

اذا نعود لتاريخ المصادقة على الاتفاقية (١٩٦٣) العراق انضم إلى هذه الاتفاقية أي مضى على انضمامنا للاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٦٣) عام تم الانضمام إلى هذه الاتفاقية منذ عام (١٩٦٣) ونحن الآن عام ٢٠٢٦ لم تتحقق أي جدوى منذ (٦٣) عام في الانضمام في مثل هذه الاتفاقية، لا يوجد موظفين للعراق ولا يوجد منصب تنفيذي أو إداري للعراق في هذه المنظمة والعراق يتحمل (١٩٣) ألف دولار حسب ما قرات تقرير اللجنة ما هي الجدوى من الموضوع، أنا أتمنى من اللجنة الموقرة ومجلس النواب أن يضع نصب عينيه موضوع المصلحة الوطنية العليا من الانضمام إلى أي اتفاقية كانت حتى لا نتحمل كلف ماليه ونحن في ظل هذه الأزمة، أتمنى إعادة النظر في كثير من الاتفاقيات التي ليس فيها جدوى فقط العراق يتحمل التزامات وبلا حقوق وهذه مشكله في غايه الأهمية أنا أرى في الوحدة الاقتصادية العربية أكذوبة كبيره اليوم كل بلد عربي يدير نفسه وله علاقاته وله تحالفاته بعيدا عن الدول العربية الباقية والدول تقدمت وتطورت ليس لان علاقاتها جيده مع بعض الدول العربية، هناك تكتلات معينه موجوده لكن كعلاقات ثنائيه بين الدول العربية أو على مستوى الجامعة العربية التي متوفيه منذ زمن بعيد أي وجودها وعدم وجودها لا يعني شيء للدول العربية والدليل المشاكل الآن العالم كله مشغول في المشاكل التي داخل الدول العربية قتل تهجير جوع مخيمات أين الجامعة العربية، بحاجه إلى إعادة نظر لكل الاتفاقيات التي انضم لها العراق إلى الجامعة العربية والمعيار هو الجدوى الاقتصادية الثقافية الاجتماعية ماذا يتحقق للعراق لا يتحقق شيء إذن لا تخدمنا بشيء وانا أؤيد توجه اللجنة.

**- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-**

حقيقه لا اعرف لماذا هذه الاستهانة بأموال العراق عندما يتم التعامل مع الدول الخارجية سواء عربيه أو أجنبية، هذه الاتفاقية منذ عام (١٩٦٣) مصادق عليها إلى الآن قرابة (٦٤) عام أين كانت الحكومات المتعاقبة حيث يدفع العراق اذا اردنا أن نحسبها عشرات المليارات ومن ثم وزاره التجارة تقول لا توجد أي جدوى اقتصاديه وتؤيد وزاره الخارجية، نحن هنا فقط جهة تشريعيه نحن هنا جهة رقابية أيضا اطلب من رئاسة المجلس توجيه كتاب استفسار لماذا هذا الموضوع متأخر كل هذه السنين لماذا بعد( ٦٤) عام قالت الحكومة هذه الاتفاقية ليس فيها جدوى وهذا الدفع كله خلال تلك السنوات عشرات السنين، أيضا اطلب في نفس هذا الكتاب أن يزودوا اللجنة المالية وأيضاً لجنه العلاقات الخارجية لجميع الأموال التي تصرف إلى الاتفاقيات.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

هذا عمل وزارة الخارجية ويزودوهم في كافة التفاصيل المالية على السنين الماضية ومعرفتها.

**- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-**

حتى نرى كم يخرج من أموال العراق سنوياً على مثل هذه الاتفاقات البائسة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السيد رئيس لجنه الخارجية يتم توجيه كتاب إلى وزارة الخارجية حول هذا الموضوع والمواضيع التي لديكم وجهه نظر بها.

**- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-**

كل الاتفاقيات التي العراق ملزم ويدفع وليس هناك جدوى يجب أن تناقش ويضع لها حد العراق أولى بأمواله لدينا مدارس كرفانية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

بناءً على طلب السيد النائب الأول مداخلة واحدة إلى النائب (حسين الدراجي).

**- النائب حسين علي جبار الدراجي:-**

الكل مطلع على الوضع المالي للبلد والوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد بشكل خاص والمنطقة بشكل عام، للأسف لم نشاهد أي تعاون من السيد وزير المالية نسمع في الأمور التي تخص وزاره المالية وعمل وزاره المالية من مواقع التواصل الاجتماعي، سعر الصرف سعر البرميل الكثير من المخالفات مسجلة على عمل وزارة المالية، لذلك اطلب من جنابك استضافه السيد وزير المالية داخل قبة مجلس النواب للوقوف على تفاصيل موازنه عام ٢٠٢٧ سعر صرف البرميل سعر الدولار نريد معرفة تفاصيل الموازنة لماذا نسمع بها من الإعلام.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

السيد النائب موضوع الموازنة سوف يتم إرسالها من قبل الحكومة إلى مجلس النواب ونحن بدورنا كرئاسة مجلس النواب سوف نحولها إلى اللجنة المالية المختصة بهذا الموضوع، ولكن اذا أردتم استضافه ووزير المالية لأمور تتعلق في عمله في وزارة المالية.

**- النائب حسين علي جبار الدراجي:-**

هناك الكثير من المخالفات مسجله على عمل وزاره المالية خلال الفترة السابقة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

نعم أؤيد كلامك هناك إخفاقات كبيره في وزارة المالية وهناك كوارث في وزاره المالية، فعليه البرلمانية توجيه اللجنة المالية لاستضافه وزير المالية يوم غد أو بعده ويتم طرح الأسئلة من قبل السيدات السادة أعضاء مجلس النواب وإعلام أعضاء مجلس النواب في توقيت الاستضافة حتى الأعضاء الموجودين خارج اللجنة المالية يحضروا إذا كانت لديهم الاستفسارات حول هذا الموضوع، في اللجنة المالية بتوجيه من الرئاسة اللجنة المالية يتم استضافته وإعلام السيدات السادة أعضاء مجلس النواب بتوقيت الاستضافة حتى الذي خارج اللجنة المالية من السيدات السادة النواب يحضروا اذا كانت لديهم استفسارات، أسئلة، معلومات أو طلب معلومات يكون في اللجنة المالية.

**- النائب سعد نعيم رضوي العقابي:-**

بالنسبة لهذه الاتفاقية كما تكلم بها السيدات والساده النواب إن مشروع القانون المعروض رغم قصر مواده يترتب أثارا قانونية داخلية ودولية تستوجب قدر أكبر من الدقة في الصياغة، المادة (١) التي جمعت بين الإلغاء، المادة (١٦٩) لعام ١٩٦٣وبين انسحاب جمهوريه العراق من الاتفاقية وهذان الإجراءان مختلفان قانونً، الإلغاء قانون التصديق اثر داخلي وأما الانسحاب يعتبر إجراء دولي تحكمه المادة (١٩) والتي تقضي إن الانسحاب لا يصبح نافذً إلا بعد مرور سنة من رغبة الدولة بالانسحاب إلى الأمانة العامة لجامعه الدول العربية، فعليه إن الإلغاء لقانون التصديق فور نشر القانون مع بقاء العراق ملتزمً لمدة سنة يمكن أن يخلق فجوة قانونية ينبغي تداركها، نحن نطلب من الحكومة بيان جميع القوانين والاتفاقيات وكذلك الحقوق والالتزامات المالية بعضويه العراق ولا سيما إن هنالك تشريعات عراقية لاحقه ربطت اثار قانونيه ومالية مستمرة هناك بعضوية العراق في هذه الاتفاقية ولا يكفي إلغاء قانون (١٦٩) بمعزل عن معالجه هذه الآثار.

**- النائب أنعام علاء الدين حمودي العبيدي:-**

لدي بعض الملاحظات على إلغاء قانون تصديق اتفاقيه الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، نحن نعرف الاتفاقية هي اتفاق بين الطرفين وفي المادة (١٩) من أصل الاتفاقية رقم (١٦٩) لعام ١٩٦٣ في المادة (١٩) يجب على احد الطرفين أن يعلن انسحابه وبعد مرور عام من الانسحاب يتم التصديق على الانسحاب، أنا سؤالي هل وجه العراق فعلا إعلانا بالانسحاب إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اذا كانت

الإجابة نعم فما هو تاريخ الانسحاب لان هنا في تقرير المشروع موجودة مبررات الانسحاب هو تجميد في المادة (سادساً) هي تجميد العضوية وليس الانسحاب.

ثانيا: ما هي الآثار الجانبية للانسحاب، هل توجد للعراق مساهمات أو موجودات أو حقوق أو التزامات مالية لدى المجلس وتسويه الحقوق المالية عند الانسحاب يرجى الأخذ بالنظر في هذه الملاحظات.

**- النائب قسطل أبو طالب ال عجيل:-**

في ما يتعلق بقرعة هيئه الحج والعمرة، حقيقه هذا الموضوع أداء هيأة الحج والعمرة بشكل عام لا يمكن تقييم هذا الملف بناءً على معايير إدارية فقط والنظر لهذا الموضوع بهذه البساطة والسطحية ملف مهم يتعلق بمشاعر ملايين العراقيين قضية عباديه مقدسه لا يمكن أن تترك لاجتهادات وتخبطات الهيئة وسماحة الشيخ رئيس الهيئة، ولكن يا سياده الرئيس الرجل يثبت يوم بعد يوم التخبط الكبير في كل الملفات وفي كل المنعطفات لابد لمجلس النواب أن يسال رئيس الهيأة ليس بالضرورة أن نمضي بإجراءات بحد عالي أو حد كبير نسأله سؤال ماذا تعمل يا رجل ماذا تفعل ما هي الآلية أين ذاهب، سيادة الرئيس ملاحظات كثيرة القرعة الأخيرة لا نعرف ما هي الأليات التي اعتمدها في القرعة ليس لدينا أجوبة ملايين من كبار السن في العراق يتساءلون ما هي المعايير في الوقت الذي أظهرت القرعة نتائج شباب أعمارهم (١٨,١٩) بينما مواليد (١٩٦٠) فما دون لم تظهر أسمائهم، أطالب استضافة السيد رئيس هيأة الحج والعمرة، اطلب منك حتى نتبناها ونلتزم في هذا العام وفي هذا الحج نحن مجلس النواب نأخذ على عاتقنا أن لا نسمح باستثناءات للمتنفذين أو السياسيين بما فيهم مجلس النواب لا يمكن القفز على استحقاق العراقيين في هذه القضية، المتنفذين تجاوزوا على حقوق الناس الاقتصادية المادية وغيرها، ولكن نترك لهم هذه القضية العبادية الآن العراق لم ينجح في الذكاء الاصطناعي ليس من المعقول لا ننجح في قرعة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

كلامك كما ذكرته وصل إلي من بعض السادة في هذا الموضوع، وتم الاتصال بالشيخ (سامي المسعودي) والاستفسار منه على الألية وأوضح بشكل واضح بهذا الموضوع حصه العراق (٣٩) الف حاج منه ١٥% أو بحدود خمس الأف تذهب إلى إقليم كردستان وخمسه الأف تذهب إلى الشهداء والجرحى والسجناء والمتضررين من العمليات العسكرية، ذكرت نقطه مهمه جدا قلت له ما هي الاستثناءات التي تحدث في مواضيع عدة نرى صغار في العمر تذهب إلى الحج وناس مسنين في العمر لا تذهب، كيف هي الآلية فهمت الصيغة منه (١٠) ألاف التي (١٥) من ضمنها لحكومة إقليم كردستان (٥) الأف لمؤسسة الشهداء هذه الألية تضعها هذه الدوائر وهذا الغلط الكبير.

٢- وجهوا له دعوة حضور إلى لجنة الأوقاف واستفسروا منه ما هي الآلية ما هي المعايير ما هي الضوابط ما هي التعليمات التي حصلت في هذا الموضوع.

البرلمانية يتم استضافه رئيس هيئه الحج والكادر المتقدم في الهيئة وجلب كافة البيانات فيما يتعلق في موضوع قرعة الحج وتحديد وقت الاستضافة وإعلام السيدات الساده أعضاء مجلس النواب في مكان وزمن الاستضافة.

**- النائب هديه جاسم عليوي الجميعان:-**

مع انطلاق عام دراسي جديد نوجه تحيه اعتزاز إلى أبناءنا الطلبة والمعلمين والمدرسين الذين يحملون اعظم أمانة، أمانة بناء إنسان وصناعة مستقبل العراق إن نهضة العراق لا تبدا من النفط ولا من الموارد بل تبدا من مدرسة جيدة ومعلم وطالب يحظى بفرصه حقيقيه لبناء المستقبل، اليوم بأمس الحاجة مع بداية هذا العام الدراسي إلى الكوادر التعليمية والى الإداريين وكذلك إلى موظفي الخدمات والحراس، مدارسنا تفتقر إلى ابسط المقومات ولدينا البديل الجاهز قبل إقرار الموازنة، اليوم نحن كثير من الكوادر تستلم راتب العاطلين عن العمل لدينا كتاب صادر من دوله رئيس الوزراء وكذلك كتاب صادر من السيد معالي وزير التربية وكتاب صادر من معالي وزير العمل على أن نستقطب الموجودين حالياً في وزارة العمل ضمن الصلاحيات الموجودة وضمن الراتب المخصص لهم فقط ولهم الخيار بالانضمام وخدمة هذا البلد هذه الكتب جاهزة وموجودة لدي وأنا عندما سعيت كنت عضو مجلس محافظه على استحصال جميع الموافقات الأصولية نريد قرار من مجلس النواب إلى وزارة المالية على تحويلهم إلى الجهات المعنية حتى تستفاد من خبرتهم وخاصةً في موسم دراسي ونفتقر إلى الكوادر التعليمية من الاختصاصات لمادتي الإنجليزي والرياضيات وكل أبناءنا الموجودين ضمن العاطلين عن العمل هم من ذوي الاختصاصات الموجودة وبنفس الراتب فكيف اليوم وزير التربية يعطي موافقة على أن يكون الكوادر مجاني، هذا المجاني أكيد يحتاج إلى ملابس وأجور نقل، اليوم لدينا شيء جاهز واكثر من راتب العقد للأمانة حاليا

راتب العاطل عن العمل اكثر من راتب العقد في حين نحن نضمن لهم في المستقبل تكون الدرجات الموجودة لهم مع الفارق القليل الذي سوف ندفعه من ضمن الموازنة المستقبلية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

أولا نبارك لوزارة التربية ووزارة التعليم انطلاق العام الدراسي الجديد، ونبارك لأولياء أمور الطلبة بانطلاق هذا العام الدراسي ونطلب من الكوادر التدريسية الاهتمام في المنهاج الدراسي لطلابنا وتلاميذنا، وسيكون مجلس النواب داعم بكافة الدعم لوزارة التربية ووزارة التعليم وما تم من متطلبات إدراجه ضمن الموازنة الاتحادية المرسلة إلى مجلس النواب خلال عام ٢٠٢٧ وسوف نكون داعمين لهاتين الوزارتين لان بناء الدول وتطور الدول يبدأ من هاتين الوزارتين.

**- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-**

سيادة الرئيس في الحكومة السابقة الموازنة الثلاثية (١٩٨) ترليون الموازنة السنوية، يعني مجموعها تقريباً (٥٨٠) ترليون، تعلم كم حصة وزارة التعليم العالي حصتها ١,٥ في المئة من الموازنة ١,٥% للجامعات (٣٩) الحكومية، هنالك جامعات كرفانية في عام ٢٠٢٦ بعض الجامعات العراقية من كرفانات وبالإمكان اعمل لك إحصائية وأعطيها لك، بعض الجامعات أخذت مدارس من التربية في خصوص وزارة التربية، مدارس طينية ومدارس كرفانية إلى الآن، في الصيف كيف سوف يكون الطلبة يسكنون فيها وكهرباء غير موجودة، وكذلك مدارس من الطين، هذه المرة نحملكم المسؤولية والرئاسة نحملها المسؤولية أن لا تمر موازنة ٢٠٢٧ إلا بعد وضع أولويات وعلى راسها التربية والتعليم والصحة، يعني تأخذ استحقاقها الحقيقي وفق حاجة المواطنين، هذه المرة يجب أن لا تمر الموازنة إلا بأخذ هذه الأولويات التربية والتعليم الذي ليس لديه تربية وتعليم بلد لا يحترم نفسه ولا هو محترم أمام العالم، أتمنى من اللجنة المالية والرئاسة تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد.

**- النائب حسين صاحب مهدي البياتي:-**

نبارك للكوادر التدريسية والتعليمية ولأبنائنا التلاميذ والطلبة، حقيقة الأمر أنا استبشرت خيراً عندما وجدت إن رئيس مجلس النواب يبارك لهذه الكوادر ولكن أتمنى من رئيس مجلس النواب والسادة النواب أن ينصفوا هذا المعلم والمدرس أنا خدمتي ٣٥ سنة في زمن النظام البائد وفي هذا الزمان لم ينصف المعلم والمدرس هنالك قانون صدر، قانون المهنية وصادق عليه مجلس النواب ونشر في الجريدة الرسمية ولا يزال وزير المالية يعيش في التيجان، ولم ينفذ هذا القانون فاطلب من رئاسة البرلمان والسادة النواب أن ينصفوا هذا المعلم والمدرس، الجميع يدعي نحن مدينون للمعلم والمدرس ولكن عندما تصل إلى الجنبة المالية يهمش المعلم، والمدرس مهمش في زمن النظام البائد وفي هذا الزمن، فنطلب من رئاسة البرلمان وفي هذه الدورة أن لا تمضي الموازنة بدون إدخال المهنية، سيادة الرئيس أتمنى واطلب من جنابكم والسادة النواب أن نكون جادين في إدخال المستحقات، علماً إن المهنية مدخلة من ضمن قانون لذلك اطلب من حضرتكم الكريم أن لا تمر هذه الموازنة من دون إدخال المهنية للمعلمين والمدرسين.

**- النائب غالب محمد علي شكر السورميري:-**

كما تعلمون منذ شهر كانون الثاني في هذا العام طلبت تشكيل لجنة تحقيقية بشان ملف تخصيص ٥٠,٠٠٠ برميل خام لحكومة إقليم كردستان ويهدف لضمان توفير مشتقات نفطية للمواطنين في الإقليم بأسعار مدعومة ومناسبة إسوة بالمحافظات العراقية الأخرى وقد أنجزت اللجنة التحقيقية عملها واعدت مجموعة من التوصيات يصب في مصلحة المواطنين من إقليم كردستان وتم توجيهها إلى هيأة الرئاسة في مجلس النواب، لذا ولكنها إلى حد الآن لم تدرج هذه التوصيات على جدول الأعمال في الجلسات، لذا أطالب من جنابكم، أتمنى من جنابكم إدراج هذه التوصيات لكي يستفيد منها مواطنين إقليم كردستان، سيادة الرئيس كما تعلم جنابك اقتراب فصل الشتاء وتزايدت حاجة المواطنين في إقليم كردستان إلى النفط الأبيض والوقود ولا سيما في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار للنفط والبنزين و الكاز والكهرباء، برميل النفط الأبيض يصل سعره في إقليم كردستان ٣٦٠,٠٠٠ وسعر البنزين وصل إلى اكثر من ٢٠٠٠ دينار للتر الواحد، لذا نطالب من جنابكم إدراج توصيات اللجنة التحقيقية في مسألة ال ٥٠,٠٠٠ وشكراً.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

سيادة النائب كان طلب مقدم للجنة النفط في هذا الخصوص، وتم تشكيل لجنة في هذا الموضوع واللجنة أكملت التوصيات ورفعتها إلى رئاسة المجلس وسوف تتم مخاطبة الحكومة بتوجيه وزارة النفط باتخاذ اللازم حسب توصيات اللجنة المشكلة.

**- النائب محمد حسين محمد الموسوي:-**

(قم للمعلم وفه التبجيلا، كاد المعلم أن يكون رسولا)، بداية أتقدم بالتهنئة إلى كافة كوادرنا التعليمية والتدريسية والموظفين والى أولياء الأمور وأبناؤنا الطلبة والتلاميذ في العام الدراسي الجديد ونتمنى أن يكون عام مليء بالتوفيق والنجاح، إن شاء الله بما يخدم بلدنا العراق العزيز، المعلم الذي يقف كل صباح أمام أبنائنا، والذي في يوم من الأيام وقف أمامي وأمام سيادتك يستحق أن نمنحه ابسط حقوقه، ألا وهو العيش الكريم والسكن الكريم، حضرتك تعلم والجميع يعلم إن المعلم نتج عنه المهندس الدكتور والقائد والوزير ورئيس المجلس والنائب المتكلم، هذا جميعه نتيجة جهد المعلم الذي يتعب يومياً على اكثر من ٤٠ عقل داخل الصف، وهو مربي ومعلم، اليوم معلمين العراق ومدرسين العراق يعانون من مشكلة وهي أزمة السكن، أزمة السكن هذه مشكلة يعاني منها الجميع، ولكن المعلم الذي هو بالأصل ضمير، والتلميذ أمانة اليوم تترتب علينا كمسؤولين وان نترك اثر ونحن في موقع المسؤولية قبل رحيلنا من هذا المكان بما ينصف هذه الشريحة التي علمتنا وانا متأكد حضرتك اليوم تمثل اعلى سلطة تشريعية بالبلد التي نتجت عنها حتى الحكومة ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، اذا تقف أمام معلمك الذي علمك في الصف الأول الابتدائي سوف تنحني إكراماً وتقديراً له ومن الممكن أن تقبل يده، المعلم لا ينتظر منا فقط هذا التقدير، بل ينتظر منا أن نسعى له بان يكون بمكان يليق فيه، من المعيب انه الذي علمنا يكتب على بيته إزالة وهدم لأنه يسكن في العشوائيات ولا يستطيع أن يحفظ كرامته وكرامة أبناؤنا وهو الذي وضعنا في هذه الكرامة وفي هذه المناصب.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

نعم يستحق المعلم لأنه من يربي الأجيال، وبعد أن تطلق المبادرة الخاصة بالحكومة بالتعاون مع مجلس النواب العراقي بتوزيع المليون قطعة سوف يتم توجيه المحافظات بأن يكون توزيع لهذه القطع الأولوية للكادر التعليمي والتدريسي وللمعلمين.

**- النائب ميزر صوفي نهير الشمري:-**

لدينا في محافظة نينوى ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، يعني هذه حالة إنسانيه لدينا شهرياً سيادة الرئيس بحدود الـ ٣٠٠ راتب من هذه الشريحة تتم إيقافها هذه اذا نجمعها سنوياً تكون بحدود ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ راتب، بالمقابل لدينا تقريباً ٢٠,٠٠٠ معاملة منجزة بانتظار الصرف بطاقة الماستر كارد يستطيعون أن يعوضوا هذه ٣٠٠٠ وجزء أو ٤٠٠٠ من هذه الـ ٢٠,٠٠٠ يعني المريض الذي احتسب له راتب على أساس انه مريض، ولم يكتسب الشفاء التام حتى يتم قطعه من قبل الوزارة ولدينا قانون سيادة الرئيس رقم ١١ في سنة ٢٠٢٦ وراتبه حالياً ١٧٠,٠٠٠ القانون يقول ٢٥٠,٠٠٠ وهذا القانون لم يتم تطبيقه إلى حد الآن، أنا اطلب منكم شخصياً وأنت راعي الإنسانية أن تكون لك وقفة لهذه الشريحة المظلومة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

البرلمانية تتم مخاطبة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فيما يخص الموضوع الذي ذكره السيد النائب بخصوص ذوي الإعاقة.

**- النائب عزيز ناصر عزال الشمري:-**

ترد إلينا اتصالات وبالتأكيد ترد لحضرتكم وباقي السيدات والسادة النواب بصدد الأراضي الزراعية المكتمل البناء فيها ٧٥% يعني شكلت لجان في وزارة الداخلية بصدد، يعني ارض زراعية وبناء فيها منطقة سكنية بنسبة ٧٥% والحمد لله انه ليس لدي ارض زراعية ولا بناء ولا أي شيء، لكن أنا أقول انه اذا بنيت الأرض بنسبه ٧٥% هل من المنطق انه الدولة تأتي وتهدمها أو تمنع البناء فيها، يعني شَكَّلت الدولة لجان على القادة والأمراء السابقين الذين كانوا ماسكين لهذه المناطق، ومنعوا المواطنين البناء في الوقت الحاضر من قبل بصورة طبيعية المواطنين تباشر بالبناء، يعني أي شخص يستطيع أن يقوم بالبناء حالياً المواطنين تأتي إلينا يقولون بمبلغ (٥) ملايين أو (١٠) ملايين يسمحون لنا بالبناء ١٠٠ متر، حالياً هذا ليس اتهام، هذا حديث جار هنا وهناك ويأتون إلينا مواطنين كثيرون، يعني يومياً مجموعة مواطنين يأتون إلينا من منطقة معينة زراعية يطالبونهم بمبلغ هكذا، بصراحة هذا الموضوع لم يوجد له حل، نحن نطلب قرار حقيقي للحكومة، الحكومة السابقة تكلمت في هذا الموضوع لكن نطلب قرار حقيقي من الحكومة يدعوها لحل هذا الموضوع، أيضا بنفس الوضع يعني قيادة العمليات طالبت أصحاب الشركات والمحال سابقا انه كتاب وتتجول على باب الله، مثلاً شخص يعمل ولديه شركة مثلا شركة تصفية مياه أو شركة منتوجات غذائية وغيرها تتجول، يجب أن يكون لديه كتاب من العمليات، حالياً العمليات أوقفت هذا العمل ولديها إجراءات جديدة، ونحن لماذا نعمل هذه الإجراءات في دولة وضعها الاقتصادي أو وضع المواطنين فيها في هذا الوضع، يعني هذا مشكلة كبيرة اخيراً بما انه وزارة العمل نحن اكتشفنا انه لديها ٣٠٠,٠٠٠ راتب تم إيقافها من رواتب الرعاية الاجتماعية، ادعوا الحكومة من خلال سيادتك ومن خلال مكتب سيادتك مفاتحة الحكومة بصدد انه هذه تعوض الرواتب التي تم توقيفها ٣٠٠,٠٠٠ راتب للأشخاص الذين كانوا موظفين والذين لديهم وسيلة دخل، والان توقفت رواتبهم في وزارة العمل فئة الحماية الاجتماعية يتم

تعويضها بالوجبة السابعة أو الأشخاص المحتاجين من المليون و٣٠٠ الذين بحثتهم وزارة العمل وان شاء الله تقريرنا القادم سوف يتحدث عن الموضوع.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

جنابك طرحت موضوع مهم وتم التداول مع السيد رئيس الحكومة في إيجاد آلية للوضع من بنى بأرض غير مخصصة للسكن وغير ممنوح إجازة بناء بشكل رسمي من البلدية أو أمانة بغداد، يعني في أراضي زراعية، كان مقترحنا وهو ايضاً متبني هذا الموضوع أن يتم تمليك هؤلاء الأشخاص وفق آلية تعتمد من قبل الحكومة وتوجيه الدوائر المعنية في هذا الموضوع مقابل مبالغ، اليوم وجدت منزل وفق التخطيط العمراني، يعني ليس عشوائي أو تفاصيل أو يتعلق في ارض تابعة للدولة أو الدولة لديها مصلحه فيها، فـ وافق على هذا الموضوع وسوف يتم إصدار قرار من مجلس الوزراء وتعليمات وضوابط في هذا الموضوع.

**- النائب ربيع عبد الجليل حسن الموسوي:-**

تحدثنا قبل خمسة اشهر عن الخطوط الوهمية، طبعاً أنا في نفس الوقت زرت هيأة الإعلام والاتصالات وقدمت لهم كتب وتكلمت لهم عن الحالات التي حصلت، الصراحة هم قالوا نحن اتخذنا إجراءات على الشرائح الوهمية التي تباع بأسماء المواطنين، وطبعاً حصلت فيها كوارث أنا امس جلبوا لي للمكتب هذا الكتاب، يعني المواطنين لا تعلم وهي في بيوتها مثلاً هذا الشخص الذي أمامك الكتب الخاصة فيه، يعني باسمه جاء ١٢٥٠ شريحة، سيادة الرئيس ١٢٥٠ شريحة بإسم شخص واحد والشخص ليس لديه أي علم وحُكِمَ أربعة اشهر ونصف وبعد هذا خرج لأنه لا يوجد عليه شيء وحصل عليه أخلاء سبيل، هذا من المحكمة اخلوا سبيله بعد أربعة اشهر ونصف وكان في السجن، وطبعاً ذلك رجال ونساء أنا أتحدث فقط عن كربلاء بحدود الـ ٥٠ شخص موجودين، يعني عانوا من هذه المعاناة والكوارث، ثق بالله سيادة الرئيس يقول انا في البيت لا اعلم ولدي شريحة واحده باسمي، واذا يأتي باسمه ١٢٥٠ شريحة وهذه الاتهامات والتعليقات التي تحصل ومن الممكن أن يكون تهديد جميعها تكون باسمه وهو ليس لديه أي علم، طبعاً المشكلة والشركة نفسها، نفس الشركة شركة اسيا سيل وشركة زين هي تتحمل المسؤولية، الخطوط التي تباع هي طبعاً هي في الشمال، في المحافظات الشمالية، يبيع باسم شخص واحد ١٢٥٠ شريحة وبالتأكيد بعلم الشركة لأنه هي المتمسكات، يعني نحن حالياً في محافظاتنا هو هذا السؤال يعني نحن لا نعلم كيف الآلية.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

البرلمانية تتم استضافه المعنيين في هذا الملف من شركة عراقنا او اثير وشركة اسيا سيل وشركة كورك، وإلزامهم وبالحضور إلى لجنة الأمن والدفاع في هيئه النزاهة، وهيأة الإعلام والاتصالات والاستفسار عن هذا الموضوع، وتتم رفع توصيات إلى مجلس النواب لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بخصوص هذا الموضوع.

**- النائب ديار صالح حميد المفتي:-**

استنكار وإدانة لتدمير ثروة العراق الطبيعية، نستنكر وبشدة ما يثار عن معلومات وتقارير بشأن استمرار قطع الشجار في المناطق الحدودية مع تركيا، ونرفض في الوقت نفسه محاولات تعتيم أو إخفاء هذه الممارسات من قبل بعض الجهات والأشخاص لتحقيق مصالح خاصة، إن أشجار العراق ليست ملكاً لأفراد أو جهات، بل هي ثروة وطنية وبيئية للأجيال القادمة والاعتداء عليها هو اعتداء على طبيعة العراق ومياهه وتوازنه البيئي، وبحسب ما أعلنته الجهات والمنظمات المدنية والبيئية فقد تجاوز عدد الأشجار المقطوعة في إقليم كردستان منذ عام ٢٠٢١ تسعة ملايين شجرة بينها أشجار معمرة، يقال إن عُمر بعضها يتجاوز ٣٠٠ عام، وعليه نطالب الجهات الحكومية العراقية وحكومة إقليم كردستان بإجراء تحقيق ميداني وقانوني شفاف ومستقل وتحديد المسؤولين الأتراك عن قطع الأشجار ونقلها والجهات المستفيدة ومحاسبة كل من يثبت تورطه أياً كان صفته أو الجهة التي تقف خلفهم، طبيعة العراق ليست غنيمة لاحد وحماية الغابات مسؤولية وطنية وقانونية لا تحتمل الصمت او التستر ولكم جزيل الشكر.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

البرلمانية يتم التداول مع المعنيين في هذا الملف وتوجيه كتاب إلى حكومة إقليم كردستان للاستفسار حول هذا الموضوع.

**- النائب أياد عبد الجبار كريم مصلح:-**

حقيقة انقل لكم ولزملائي في مجلس النواب تحيات وسلام أهالي ومناطق حزام بغداد، ما تتعرض له مناطق حزام بغداد وخاصة مناطق الرضوانية وجنوب بغداد من قضية الاستثمار، ولكن للأسف تحولت قضية الاستثمار إلى استحواذ على الأراضي بالقوة، تقريباً مضى اكثر من أسبوع نواجه وخاصة مناطق الرضوانية وجنوب بغداد ضغط كبير من وزارة الداخلية، وللأسف يعني اليوم تفاجأنا تقريباً اكثر من بحدود ثلاثة ألوية بمختلف الصنوف التي فيها قسم شرطة، اتحادية، ومكافحة الشغب، وايضاً تفريق المظاهرات، وهذه المناطق التي كان لها دور أساسي في مكافحة الإرهاب واستقرار البلد، وايضاً كان لها دور في الحفاظ على الأمن في بغداد، اليوم كنا في لقاء مع رئيس هيئة الاستثمار، ولكن للأسف يعني لم نخرج بنتيجة، لذلك نطلب من جنابك الكريم انه مفاتحة وزارة الداخلية وتوجيه لهم كتاب انه عدم التدخل والضغط على المواطن في هذا الموضوع وإجبار المواطنين على إخلاء مساكنهم وأراضيهم بالقوة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

سيادة النائب سبق وان قدموا بعض السيدات والسادة النواب ممثلين محافظة بغداد وتحديداً ممثلين جنوب بغداد في هذا الموضوع، وجنابكم على دراية تم التواصل مع الرئيس الحكومة وبشكل شخصي من قبلي وتكلمت معه بحديث واضح، و أوقف هذه التصرفات، وأرسلنا إلى السيد وزير الزراعة اللجان المعنية أرسلت إلى السيد وزير الزراعة لمعرفة حيثيات هذا الموضوع ومن هم الدوائر التي طالبت رفع الإصلاح الزراعي عن هذه المناطق، وبينها بشكل رسمي، بعد يوم غد أو الذي بعده ايضاً سوف تتم استضافه لوزير الزراعة في هذا الخصوص، هذا الملف متابع من قبلي شخصياً لأنه لن نسمح بالتجاوز على أراضي المواطنين، وتغيير جنس الأرض من ارض زراعيه إلى أراضي سكنية، وهذا الموضوع فيه بعض التفاصيل وبعض الأمور التي تتعلق بوضع المنطقة وسكان المنطقة وخلق فتنه داخل هذه المناطق، فـ أطمئن لا نقبل بهذا الشيء ولن نسمح فيه ابداً.

**- النائب حيدر محمد كاظم خضير المطيري:-**

بدءً نبارك لزملائنا من معلمين ومدرسين وأساتذة جامعيين بدء العام الدراسي الجديد، حقيقة إنما تتقدم الأمم بالعلم، قبل قرابة عشرة اشهر فاتحت وزارة التربية بعد ما جاءت لي عدة ظلامات من قبل كوادر المعلمين، إن هنالك استغلال بشع لهم، بالكوادر التي تدرس في المؤسسات التربوية الأهلية، في العراق لدينا قرابة ٧٠٠٠ وحدة تربوية ومؤسسة تربوية يعملون فيها، مهما كان عدد الدرجات الوظيفية التي سوف تقر في الموازنة، لدينا عشرات الألاف لا نستطيع أن نحتويهم، ويجب التركيز على الدور الرقابي لمجلس النواب في محاسبة المؤسسات التعليمية والتربوية الأهلية، هل تتخيل سيادة الرئيس انه يعطون راتب ١٢٠,٠٠٠ للمعلمة في الشهر، فطالبت من الشهر الثاني من هذا العام بعمل عقد موحد لجميع المؤسسات التربوية، ويحدد فيه الحد الأدنى من الأجور، وزارة العمل بقرار من مجلس الوزراء انه الحد الأدنى المفروض ٣٥٠,٠٠٠، هذا النهب للطاقات، وهذا الظلم للطاقات، يجب أن يكون دور رقابي لمجلس النواب فيه توجيه وزارة التربية بسرعة  الزام هذه المؤسسات بعقد موحد وفيه تحدد الحدود الدنيا من الأجور حفظاً لكرامتهم وصوناً للعملية التعليمية وشكراً.

**- النائب تقي ناصر ماجد الوائلي:-**

بما انه زملائي تناولوا القطاع التربوي، سيادة الرئيس (٣٨) مدرسة ضمن خطة تطوير منطقة الكاظمية المقدسة ضمن الاتفاقية الإطارية الصينية يعني القرض الصيني إلى حد الآن من ٢٠٢٣ هي البداية لمباشره سنة واحدة إلى حد الآن متوقفة وهذه (٣٨) ولا مدرسة مستلمة، علماً إن هذه المدارس هي تسليم مفتاح، سيادة الرئيس يعني مع الأثاث ومع السبورات، السبب التمويل لا يوجد بانه تحولت إلى الموازنة، يوجد تناقض لأنه هذا القرض الصيني ما علاقته، نعم من ضمن الألف هذه الـ ٣٨ التقيت بالمقاولين قالوا اذا تطلقونها خلال شهر نسلمكم (٢٠) مدرسة خلال شهر لانهم عاملين وبنسب كبيرة.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

كيف يحولونها إلى الموازنة؟

**- النائب تقي ناصر ماجد تقي الفرج الله:-**

لا اعلم هو هذا الذي ارغب أن أقوله، هذا كتاب من مكتب رئيس الوزراء محول إلى المالية انه موافق بأطلاق التمويل ٤٣ مليار المتبقي هي مجموعها تقريبا ٨٠ مليار.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

وزير المالية سوف يأتي يوم الثلاثاء اطرح هذا الموضوع وبوجودي أنا سوف ابلغه.

**- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-**

إن الذي تفضلت فيه حضرتك هو تقريباً ، والذي تفضل فيه الدكتور (حيدر المطيري)، نحن لدينا قانون العمل، شاهد الكارثة سيادة الرئيس بعض الأحيان توجد ملفات حالياً نقول ملفات فساد أو غيرها، توجد ملفات يعني حقيقة إهمال الوزارات المعنية باحترام المؤسسات واحترام قوانينها وما يصدر منها وضعنا في هذا الوضع البائس، ذكروا السادة ١٠٠,٠٠٠ عذراً عن الكلمة هذه سخرة، يعني يستعملوهم سخرة، المعلم أو المدرس الذي في المدارس الأهلية يتظاهرون من اجل تعيينات، قد أنا والبعض يقول لك القطاع الخاص سوف نوفر، يقول لك القطاع الخاص هذا ظلم وإجحاف وإذلال قانون العمل، رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ذكر المادة ٦٢ يقول لك هذه لجنة توجد لجنة تشكل وعلى أساسها يحدد الحد الأدنى للراتب، المادة ٦٣ ذكرت انه لكل سنتين يعاد هذا الموضوع، فقرر مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس الوزراء اقر مجلس الوزراء أن يكون ٣٥٠,٠٠٠ دينار من ٢٠١٨ إلى حد هذا اليوم وعلى هذه الـ ٣٥٠ على بساطة هذا الرقم وعدم كفايته، هذا الرقم كذلك لم يصل، نحن لدينا شاهد الكارثة طبعاً أين وزير العمل، المشكلة أين شاهد الذي ارغب أن أقوله وزير العمل السابق المتهم بالفساد، والذي عليه امر القاء القبض الآن، وهارب من العراق هذا كان معني في هذا الموضوع باعتباره كوزير عمل وباعتبار لدينا قانون العمل، يحدد الحد الأدنى للأجور ولدينا وزير التربية حالياً ما دامت الحكومة جديدة ووزير تربية مكلف جديد، اطلب من حضرتك انه مثلما تفضلت، انه تكليف السيد وزير التربية أو الذي ذكره السيد (حيدر المطيري) بقضية العقد الموحد، هذه قضية جداً جداً مهمة لأنه نحن في بداية عام دراسي وحضرتك قدمت التهنئة والزملاء النواب في هذا الوضع، يعني يكون حقيقة وكأنه نحن في وادي وهم في وادي أخر، ١٠٠,٠٠٠ دينار ولا تتخيل الجهد ما هو، لا تتخيل الجهد والعمل الذي يقومون فيه باعتبارها مدارس أهلية وقطاع خاص، بمجرد أن يعترض يقولون له اخرج من الباب، اذاً نتبناه بشكل حقيقي واذا يستلزم الأمر استضافة وزير التربية للملاحظة اذاً توجد لديه مشاكل ومعوقات نحن معه ونسانده في هذا الموضوع، على أن يمضي بأسرع ما يكون اذا ترتئي أن نستضيفه من باب انه اذا توجد مشكلة تنفيذ هذا الأمر المادة ٦٣ و ٦٢ من قانون العمل، نحن معه بتوجيه كتاب من حضرتكم نحن معك، مهم جداً ومعيب علينا معلم مدرسة أهلية ١٠٠,٠٠٠ دينار يستلم، لدينا قانون مصوت عليه وجاهز ونافذ وقرار مجلس الوزراء محدد ٣٥٠,٠٠٠ دينار، كل هذا جميعه تركوه عرض الحائط والمدارس الأهلية يتصرفون بآرائهم فقط أنا أتكلم على البعض، أتمنى من حضرتك نستطيع هذا الأسبوع أن نحسم هذا الموضوع، يأتي إلينا وزير التربية يقول لنا إجراءاته ومعوقاته ونحن معه ونسانده.

**- السيد رئيس مجلس النواب:-**

. البرلمانية لجنة التربية يتم التواصل مع وزارة التربية، وتحديداً مع السيد الوزير والاستفسار عن هذا الموضوع وتقديم رؤيته، حتى يتم تبنيها في مجلس النواب.

ترفع الجلسة.

**رفعت الجلسة الساعة (٦:١٥) مساءً**

**********

**********

*******

****

*